أولا– تعريف الفساد :

الفساد لغةً:– الفساد في معاجم اللغة فسد ضد صَلُحَ والفساد لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطُلَ واضمحل.

– وفسد اللحم أو اللبن أو نحوهما فسادا : أنتن أو عطب.

– وفسد العقد ونحوه : بطل.

– وفسد الرجل : جاوز الصواب والحكمة.

– وفسد الأمور : اضطربت وأدركها الخلل، وتعني أيضا إلحاق الضرر بالغير. قال الله تعالى : " لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا" سورة الأنبياء الآية22، كما قال تعالى : " ويسعون في الأرض فسادا" سورة المائدة الآية 33.

– الفساد أيضا هو الجدب والقحط، قال الله تعالى : "ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس" سورة الروم الآية41.

الفساد اصطلاحاً:– ليس هناك تعريف محدد للفساد بالمعنى الذي يستخدم فيه هذا المصطلح اليوم، لكن هناك اتجاهات مختلفة تتفق في كون الفساد هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص.

ويحدث الفساد عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة. كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب ضمن منطق (المحسوبية والمنسوبية) أو سرقة أموال الدولة مباشرةً.

وقد عرفته" منظمة الشفافية الدولية* " بأنه: "سوء استغلال السلطة من أجل تحقيق المكاسب والمنافع الخاصة". وهنا تقصد به كل موظف أو عامل أو رجل سياسة (مثل المسؤولين أو رؤساء الأحزاب السياسية) أين يفضلون مصالحهم الخاصة على مصالح الأفراد العامة.

---

*منظمة الشفافية الدولية Transparency International يرمز لها اختصارً (TI) هي منظمة دولية غير حكومية معنية بالفساد، تعد سنويا ما يعرف بمؤشر الفساد، وهو قائمة مقارنة للدول من حيث انتشار الفساد حول العالم. تاسست في عام 1993 بألمانيا كمؤسسة غير ربحية، وهي الآن منظمة عالمية غير حكومية، وتدعو لأن تكون منظمة ذات نظام هيكلي ديمقراطي متكامل. وتقول المنظمة عن نفسها : نحن منظمة مجتمع مدني عالمية تقود الحرب ضد الفساد. تجمع الناس معاً في تجمع عالمي قوي للعمل على إنهاء الأثر المدمر للفساد على الرجال، النساء والاطفال حول العالم. مهمة الشفافية الدولية هي خلق تغيير نحو عالم من دون فساد.

ثانيا– مظاهر الفساد: للفساد مظاره وأنواع عديدة قسمها المفكرون ورجال القانون، يمكننا التركيز هنا على أهم الأنواع والمظاره الخاصة بالفساد كالتالي :

1– من حيث الحجم : لدينا الفساد الكبير والفساد الصغير

أ– الفساد الصغير (فساد الدرجات الوظيفية الدنيا): وهو الفساد الذي ينتشر في المستويات الوظيفية الدنيا ويرتكبه صغار الموظفين، وهو الفساد الذي نلاحظه يوميا في الإدارات والمؤسسات المختلفة، مثل تلقي الرشاوي، الختلاسات الصغيرة، التمييز بين الأفراد حين التعامل معهم (المحسوبية)، تلقي امتيازات من أفراد كهدايا ومبالغ مالية جراء تقيد خدمة إدارية لهم...إلخ.

ب– الفساد الكبير (فساد الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين): وهو الفساد الذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية وهذا النوع أخطر من النوع الأول الذي شرحناه، لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة. فكبار المسؤولين يتحكمون في مبالغ طائلة تابعة للخزينة العمومية فإذا لم تكن هنالك رقابة ومحاسبة استغلوا المال العام لمصالحهم الشخصية، (غير أن هذه المعادلة قد تعكس) لأن ترد تقارير أحيانا أن الاختلاسات التي تحدث محليا أكبر مما يحدث مركزيا (والسبب) كثرة عدد الجماعات المحلية (البلديات والولايات) في الوطن وكثرة المؤسسات العمومية، فحتى إذا كان اختلاس صغير يؤثر على الدولة نظرا لكثرة عدد المختلسين فتفوق أحيانا السرقات التي تحدق على مستوى محلي ما يتم سرقته على مستوى مركزي.

2– من حيث المضمون ومجال الفساد :

أ– الفساد الأخلاقي:– والمتمثل بمجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته. مثل الحصول على امتيازات لا تحق له، تفضيل المصلحة الخاصة على العامة، القيام بأعمال غير أخلاقية داخل مكان العمل...

ب– الفساد السياسي: وهو الفساد الذي تكون السلطة طرفا فيه (مرتكبه أو يتغافل عن محاسبة المتسببين فيه) غالبا نرى الفساد منتشر أكثر في النظم التسلطية (ما يعرف اليوم بالأنظمة الدكتاتورية) ويقل في الأنظمة الديمقراطية (غير أن هذه المعادلة لا تصلح دائما) كوننا نرى العديد من الأنظمة الديمقراطية اليوم على غرار الجزائر ولكن الفساد السياسي منتشر فيها بكثرة وهذا يرجع غالبا لعدم وجود آليتي (الرقابة والمحاسبة) للفاعل الحكومي ولمن لهم علاقة بالطبقة الحاكمة (الطبقة الحاكمة هنا نقصد بها على

مستوى مركزي أو مستوى محلي أيضا مثل رؤساء المجالس الشعبية البلدية، الولائية، الدوائر، مدراء المؤسسات العمومية...إلخ)

د- الفساد المالي: وهو كل الاختلاسات والمظاهر الغير أخلاقية التي ينجر عنها اختلاسات مالية مثل التلاعب بالصفقات العمومية، تضخيم الفواتير (فواتير إنجاز الأعمال والمشاريع)، التهرب الضريبي وتواطؤ أحيانا موظفين من مفتشيات الضرائب مع المتعاملين، ناهيك عن مظاهر الرشاوي المختلفة.

ج- الفساد الإداري: نقصد به ما ينجر عن أي موظف (القطاع العام ويتلقى راتبا)، أو عامل (القطاع الخاص ويتلقى أجرا)، من أعمال فساد لها علاقة بوظيفته الإدارية مثل مخالفة الحفاظ على السر المهني (إفشاء السر المهني) وتسريب طرق العمل، عدم الالتزام بأوقات الدخول والخروج لأماكن العمل، الحصول على مزايا لا تحق له من خلال وظيفته (رشاوي، هدايا، مزايا أخرى)، عدم إنجاز الأعمال الموكة له بجودة أو تأخر في إتمامها مما يعطل مصالح الناس.

د- الفساد الاقتصادي : يتمثل في جرائم الشركات، وهي الاختلاسات والفساد الذي ترتكبه المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي (لأن هذه المؤسسات لها أقسام إنتاجية وتسويقية) فهي تتوفر على أموال ومنتوجات وليس كالمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، أو ما ترتكبه الشركات متعدد الجنسيات من فساد داخل الدول خاصة النامية.